



اللجنة التحضيرية للحدث الدولي المشترك بين الحكومات الرفيع
المستوى المعني بتمويل التنمية
الدورة التنظيمية المستأنفة

٢٧-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مشاورات مكتب اللجنة التحضيرية مع جميع أصحاب المصلحة ذوي
الصلة بشأن طرائق مشاركتهم، بما في ذلك إمكانية إنشاء فرقة عمل
مشتركة في كل من العملية التحضيرية الموضوعية والحدث الدولي الرفيع
المستوى

الإعدادات للعملية التحضيرية الموضوعية والحدث الدولي الرفيع المستوى

طرائق مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في العملية التحضيرية
الموضوعية والحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية

تقرير مكتب اللجنة التحضيرية

- ١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من القرار ١٩٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى مكتب اللجنة التحضيرية للحدث الدولي المشترك بين الحكومات الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الاضطلاع بعملية مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن طرائق مشاركتهم في كل من العملية التحضيرية الموضوعية والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى والمشار إليها فيما يلي باسم "عملية تمويل التنمية". وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى المكتب تقديم مقترحات إلى اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية المستأنفة بشأن طرائق مشاركة جميع

* A/AC.257/3/Rev.1

الدول الأعضاء والدول المدعوة بصفة مراقب

٤ - يفهم المكتب استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ١٩٦/٥٤ و ١٧٣/٥٣ و ١٧٩/٥٢، فضلا عن تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية^(٢) أن الحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيكون اجتماعا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتدعى إليه دول بصفة مراقب. وعلى نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٥٤، يتعين أن يمثل الدول في ذلك الحدث "صانعو القرارات السياسية على الصعيد الوزاري على الأقل" (الفقرة ٢). وفي القرار ذاته، قررت الجمعية العامة أن تكون اللجنة التحضيرية مفتوحة باب العضوية لجميع الدول (الفقرة ٥). وفي هذا الصدد، تكون جميع القرارات التي يتخذها الحدث الرفيع المستوى واللجنة التحضيرية بمثابة قرارات تتخذها الدول.

٥ - وفي المناقشات التي أجراها المكتب بشأن طرائق مشاركة مختلف الشركاء المؤسسين، وتوصل المكتب إلى أنه من المفيد أن نسترجع الإشارة إلى المبادئ الأولى المذكورة أعلاه، فمن المتوقع أن تجري مجموعة خصبة من المشاورات مع المنظمات الدولية. وبصورة مماثلة يتصور حدوث مجموعة من التفاعلات المكثفة والمتعددة الجوانب مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، تستفيد أيضا من الدراية الفنية المتوفرة في مختلف وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لدى الخبراء المستقلين في مؤسسات البحوث، ولدى أعضاء هيئات التدريس في الجامعات. ومن ناحية ثانية، ستكون جميع القرارات التي يتعين اتخاذها في عملية تمويل التنمية، من مسؤولية الدول في حاتمة المطاف. وقد وضعت الجمعية العامة هذا في الاعتبار عندما دعت الدول الأعضاء في قرارها ١٩٦/٥٤، إلى "النظر في إمكانية إيفاد خبراء للمشاركة في العملية التحضيرية" كجزء من وفودها الوطنية (انظر الفقرة ١٣).

أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ومن ناحية ثانية، فإنه نظرا لتأخر اختيار أعضاء المكتب، لم يمكن تغطية جميع جوانب عملية المشاورة في حدود هذا الإطار الزمني.

٢ - وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يبدأ اتصالات تمهيدية مع أصحاب المصلحة قبل تشكيل مكتب اللجنة التحضيرية، وقد جرت الإفادة عن نتائج ذلك في وقت سابق. انظر تقرير الأمين العام (A/AC.257/1) عن المشاورات المتعلقة بالطرائق الممكنة لمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في كل من العملية التحضيرية الموضوعية والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وقد استفاد المكتب من هذه الاتصالات وبذا يمكنه تقديم عدد من التوصيات في هذه المرحلة^(١). ومن ناحية ثانية، كما جرت الإشارة إليه، لم يمكن استكمال المشاورات الإضافية اللازمة لهذه العملية، في الفترة القصيرة بين اختتام الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية والبداية المقررة للدورة التنظيمية المستأنفة.

٣ - وتوصيتنا الأولى في الواقع هي أن تتيح اللجنة التحضيرية مجالا لتلقي مجموعة لاحقة من التوصيات من المكتب، تتناول بصفة خاصة طرائق مشاركة بعض أصحاب المصلحة ذي الطابع المؤسسي الرسميين في تمويل عملية التنمية. وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه في الفقرات التالية، يسر المكتب أن يفيد بأنه حقق تبادلا مثمرا للآراء مع المكتب التنفيذي للبنك الدولي في واشنطن، العاصمة، في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، إلا أنه لم يتلق بعد ردودا قاطعة على طلباته من أجل مناقشة هذه المواضيع على الصعيد الحكومي الدولي مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. ولذا تتضمن الفقرات التالية الأفكار الأولية للمكتب بشأن طرائق المشاركة مع فئات أصحاب المصلحة الرئيسية في عملية تمويل التنمية، على نحو ما ذكرهم القرار ١٩٦/٥٤.

مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

الرسمية التي لن تحل محل المشاورات الرسمية بنفس الشمول والشفافية قدر الإمكان.

(ج) فريق البنك: سيعين البنك الدولي فريقا رفيع المستوى من إدارة البنك وموظفيه، للتشاور مع المكتب ولكفالة التعاون بصورة منتظمة وكاملة، إدراكا للحاجة إلى الاحتفاظ بعلاقة عمل جارية وثيقة. وسيعمل فريق الإدارة هذا بصورة وثيقة للغاية مع المجلس ويعقد مشاورات منتظمة لجعل الاتصالات متساوقة بالكامل. وسيعار أعضاء الفريق أيضا للعمل مباشرة مع أمانة التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

٨ - وبمقتضى المكتب هذا الاقتراح للبنك الدولي في ضوء هدف تعزيز الطبيعة الشاملة لتمويل عملية التنمية والطبيعة المتفاعلة للحوار مع جميع أصحاب المصالح. ونعتبر الاقتراح مفيدا ونوصي بأن تنظر فيه اللجنة التحضيرية، بشرط بذل جهود متكافئة من أجل إجراء حوار متفاعل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٩ - ويجري لذلك متابعة مشاورات المكتب مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بنشاط. وأبلغ المدير الإداري الحالي لصندوق النقد الدولي الرئيسين في رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠ بأن المجلس التنفيذي للصندوق يجري حاليا مشاورات بشأن المسألة وفور استكمال هذه المشاورات، سيكون على استعداد لأن يناقش مع المكتب كيفية قيام التعاون في هذه المبادرة الهامة. ومن المؤمل لذلك إمكان استكمال الترتيبات مع الصندوق قريبا من أجل إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المكتب مناقشات مع منظمة التجارة العالمية بشأن طرائق التفاعل المناسبة على الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك احتمال عقد مؤتمر بواسطة الفيديو.

١٠ - وبالرغم مما سبق، فإن توصية المكتب تتمثل في الترحيب بجميع المؤسسات الثلاث للاشتراك في اجتماعات

٦ - وضع المكتب في اعتباره عند قيامه باستكشاف طرائق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على الصعيد الحكومي الدولي، الاختلافات في طرق التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. ونظرا لوجود اختلافات قانونية وتنظيمية بين كل من هذه المؤسسات وفيما بينها وبين الأمم المتحدة، يتطلب الأمر على ما يبدو ضمان وجود طرائق مستقلة لمشاركة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ومجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي ومجلس منظمة التجارة العالمية في عملية تمويل التنمية.

٧ - وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه، ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ سافر أعضاء المكتب إلى واشنطن العاصمة للاجتماع بمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي. وفي ذلك الاجتماع الذي تم في جو ودي وبناء، اقترح رئيس المجلس باسم المجلس، آلية حكومية دولية للتشاور من ثلاث مستويات على النحو التالي:

(أ) المشاورات بين المجلس والمكتب: ستقوم الأمم المتحدة والبنك بإجراء مشاورات دورية مماثلة لهذا الاجتماع في المراحل الحاسمة من العملية بغية توطيدها وسيجتمع خلالها المكتب والمجلس برمتيهما لإجراء مناقشات واسعة. ولم يتحدد العدد أو الجلسات بعد، ولكن يمكن ربطهما بعدد جلسات اللجنة التحضيرية؛

(ب) المشاورات غير الرسمية: سيواصل كل من البنك الدولي والأمم المتحدة الاستفادة من الاتصالات غير الرسمية التي تطورت فيما بين أعضاء المكتب والمجلس بهدف إقامة اتصالات أوثق على مستوى فرادى الوفود، ومختلف المجموعات من كلا الناحيتين. وستكون هذه المشاورات غير

الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى المشاركة في عملية تمويل التنمية بنفس الطريقة التي دعت بها للمشاركة في أعمال الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة التحضيرية أن تنظر بعين العطف إلى مشاركة المنظمات أو الهيئات الرسمية أو شبه الرسمية المختصة الأخرى، مثل مصرف التسويات الدولية، والمنظمات الإقليمية للمصارف المركزية، والروابط الدولية لمشرفي أو منظمي القطاع المالي، والكيانات المماثلة. ومن المتصور كذلك أن تقوم بعض هذه الكيانات بتقديم الدعم إلى أمانة تنسيق تمويل التنمية.

أصحاب المصلحة الآخرون

١٤ - منذ بداية عملية النظر في تمويل التنمية، أوضحت الجمعية العامة نيتها بأن تشرك بالكامل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وبالإضافة إلى أصحاب المصلحة الرسميين المشار إليهم أعلاه، فإن هناك حاجة إلى أساليب لإشراك أصحاب المصلحة الآخرين بطريقة مناسبة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال. ويتصور المكتب ثلاثة طرائق لمشاركة أصحاب المصلحة غير الرسميين: في جلسات اللجنة التحضيرية وفي الحدث الرفيع المستوى؛ وفي جلسات الاستماع والأشكال الأخرى للتشاور والحوار؛ وفي الاتصالات بالأمانة العامة.

١٥ - وفيما يتعلق بالطريقة الأولى، من المتصور إمكان اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في اللجنة التحضيرية والحدث الرفيع المستوى وبذلك يكون في الإمكان الترحيب بها لحضور الاجتماعات الرسمية. وستدعى المنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى تقديم بيانات كتابية إلى اللجنة التحضيرية.

١٦ - وسيفتح باب الاشتراك أمام المنظمات غير الحكومية التي لديها حالياً مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي

اللجنة التحضيرية على نفس الأساس الذي تشترك به مؤسسات بریتون وودز بصفة دورية في اجتماعات اللجان المختصة التابعة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، وعلى أساس الاتصالات التي جرت بين إدارة المؤسسات والأمانة العامة للأمم المتحدة، يتطلع المكتب إلى تقديم دعم تقني وفي إلى عملية تمويل التنمية من موظفي كل مؤسسة.

الأونكتاد واللجان الإقليمية

١١ - طلب قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٤ إلى الأونكتاد واللجان الإقليمية أن تقدم مساهمات إلى عملية تمويل التنمية. ويود المكتب أيضاً أن يقترح في هذا الصدد إثراء عملية تمويل التنمية بعقد سلسلة من الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، على أن يجري إبلاغ نتائج كل منها إلى اللجنة التحضيرية. ويوصي المكتب لذلك بأن تطلب اللجنة التحضيرية إلى اللجان الإقليمية، بالاشتراك مع مصارف التنمية الإقليمية والأونكتاد، تنظيم هذه المشاورات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بشأن المسائل الموضوعية المعروضة على اللجنة التحضيرية.

١٢ - وتقديراً لتنوع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومصالحها، فإنه من المقترح بأن يترك تخطيط المشاورات الإقليمية للمؤسسات المشار إليها أعلاه، في إطار تنسيق شامل تضطلع به أمانة تنسيق تمويل التنمية في نيويورك، والتي يتعين أن تبلغ المكتب بالأنشطة المقررة. وسيكون من المضمون كذلك إدراج التفاعل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين كعنصر في عملية المشاورات الإقليمية (انظر أدناه).

أصحاب المصلحة الرسميون الآخرون

١٣ - أعربت مؤسسات دولية رسمية عديدة عن اهتمامها بدعم عملية تمويل التنمية. ونوصي بدعوة المنظمات

١٧ - والطريقة الثانية المقترحة لمشاركة أصحاب المصلحة غير الرسميين تتمثل في عقد اللجنة التحضيرية لـ "جلستي استماع" في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ في نيويورك، على أن تستغرق كل منهما يومان، تشمل جلسات للأفرقة تعقد صباحاً وبعد الظهر. وسيحدد جدول أعمال تمويل التنمية مواضيع جلستي الاستماع وستدعو أمانة التنسيق، التي تعمل بالتشاور مع المكتب، الأفراد إلى المشاركة. وسيدلي المشتركون ببيانات موجزة وسيدخلون في حوار مع أعضاء اللجنة. وسيجري اختيارهم من بين رؤساء المنظمات غير الحكومية، ورؤساء المشاريع التجارية، والباحثين الأكاديميين والتطبيين، ورؤساء المؤسسات وما إلى ذلك. وستقوم أمانة التنسيق بإعداد تقرير موجز لجلستي الاستماع لصالح اللجنة التحضيرية.

١٨ - وفوق ذلك، ينبغي أن ترحب اللجنة التحضيرية بمبادرات المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك المبادرات من قطاع الأعمال، لتنظيم مناقشات عامة لأغراض إعلامية وتحليلية في مختلف المواقع التي يمكن دعوة أعضاء اللجنة التحضيرية للمشاركة فيها بصفة شخصية، بما في ذلك في وقت الحدث النهائي.

١٩ - وتعتمد الطريقة الثالثة للمشاركة على تكنولوجيا شبكة الإنترنت والممارسة المتنامية للمؤسسات الدولية التي تسعى للحصول على تعليقات على المقترحات المتعلقة بالسياسات عن طريق "المشاورات بواسطة الشبكة". ولذلك، من المحتمل وضع الوثائق الرئيسية التي تنظر فيها اللجنة التحضيرية على موقع تمويل التنمية على الشبكة من أجل التعليق عليها. ويمكن إصدار التعليقات الواردة وتوزيعها على جميع المعلقين في عملية متفاعلة. ويمكن تقديم موجز بالآراء إلى جلسات اللجنة التحضيرية، التي من المتوقع أن تعقد في عام ٢٠٠١.

والاجتماعي. وسيجري الترحيب بالمنظمات غير الحكومية الأخرى وكيانات قطاع الأعمال عند التقدم بطلبات إلى اللجنة التحضيرية للحصول على المركز الاستشاري^(٣). وينبغي تقديم الطلبات المتعلقة بالاعتماد في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى اللجنة المشكلة من مكتب اللجنة التحضيرية وأمانة التنسيق وينبغي أن يشتمل، في حالة المنظمات غير الحكومية، على المعلومات التالية:

- (أ) الغرض من إنشاء المنظمة؛
 - (ب) المعلومات التي تحدد برامج وأنشطة المنظمة في المجالات المتصلة بموضوع الحدث الرفيع المستوى وبيان البلد أو البلدان التي تنفذ فيها؛
 - (ج) تأكيد أنشطة المنظمة على الأصعدة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية؛
 - (د) نسخ من التقارير السنوية أو التقارير الأخرى للمنظمة، مع بيانات مالية وقائمة بالمصادر المالية والتبرعات، بما في ذلك التبرعات الحكومية؛
 - (هـ) قائمة بأعضاء مجلس إدارة المنظمة والبلدان التي يحملون جنسيتها؛
 - (و) وصف لعضوية المنظمة، مع بيان العدد الإجمالي للأعضاء، وأسماء المنظمات الأعضاء وتوزيعها الجغرافي؛
 - (ز) نسخة من دستور و/أو لوائح المنظمة.
- وسيتخذ المجلس قراراً على أساس عدم وجود معارضة فيما يتعلق باعتماد هذه المنظمات غير الحكومية وإبلاغ اللجنة التحضيرية. وستقوم أمانة التنسيق بتعميم جميع المعلومات المتوفرة عن إجراءات الاعتماد على دوائر المنظمات غير الحكومية على أوسع نطاق ممكن.

٢٠ - وإذا أخذت جميع الطرائق معا، فإن الهدف سيتمثل في تعبئة أكبر قدر من المواهب والخبرات والتجارب التي يمكن الوصول إليها في العالم أجمع بغية دفع أفضل الأفكار والمقترحات في عملية تمويل التنمية.

الحواشي

(١) يود المكتب أن يعرب عن تقديره للذين ردوا على استبيان الأمانة العامة على الانترنت بشأن طرائق مشاركة أصحاب المصلحة، وكذلك على الرسائل بشأن نفس الموضوع الواردة من الجهات الرسمية والخاصة. وقد أخذت في الحسبان في هذا التقرير.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/54/28).

(٣) ما يلي مأخوذ من الوثيقة E/CN.6/2000/PC/L.4 الخاصة باجتماع استعراض مؤتمر بيجين بعد انقضاء خمس سنوات.